للسفير الاميركي في لندن، في أواسط آب (أغسطس)، من ان يقوم الاسرائيليون «خلال الايام القليلة المقبلة»، بناء على استفزازات عربية «حقيقية أو مفبركة»، بشن هجوم للاستيلاء على فلسطين بكاملها، وربما شرق الاردن أيضاً. وأوصى وزير الخارجية الاميركية بأن تتوصل الولايات المتحدة، وهي «أفضل صديق لاسرائيل»، الى تفاهم مع الاخيرة بخصوص تطورات الاوضاع في المستقبل، لا سيما وان الولايات المتحدة كانت، وقتذاك، ازاء ثلاث مسائل: الاعتراف الكامل بدولة اسرائيل، ودعم عضويتها الى الامم المتحدة، وتقديم قرض مالي لها من مصرف الاستيراد والتصدير الاميركي بمبلغ مئة مليون دولار (المصدر نفسه).

وكان تخوف مارشال، أساساً، نابعاً من ان تظهر اسرائيل بمظهر المعتدي تجاه الرأي العام العالمي، اذا هي بدأت بالاعمال العسكرية، ومن ان تؤدي مهاجمة اسرائيل لشرق الاردن «الى نشوء وضع يقوم فيه كل من الشريكين (الانجلو ـ ساكسون) بتزويد احد الطرفين المتحاربين بالسلاح، الامر الذي لن يستفيد منه الّا السوفيات»، بسبب تهديد بريطانيا بالايفاء بتعهداتها ازاء شرق الاردن اذا تعرض لغزو اسرائيلي.

وكان للتخوف البريطاني ما يبرره. فالتفوق الاسرائيلي العسكري ينطوي على اغراء الاستجابة لمطالب العناصر الاكثر تطرفاً في الحركة الصهيونية في فلسطين، مما قد يدفعها الى شن هجمات واسعة النطاق والحاق هزيمة شديدة بالجيوش العربية، واحتلال كامل فلسطين، وربما شرق الاردن أيضاً، مما يهدد بالاطاحة بالانظمة العربية الموالية لبريطانيا، والتي تعقدت اوضاعها، أصلاً، بسبب المسألة الفلسطينية، علاوة على خسارة بريطانيا لنفوذها في فلسطين بالكامل. وهذا الوضع (أي خسارة بريطانيا لنفوذها في الدول العربية) كان يقلق الولايات المتحدة بالقدر عينه، لأن التسلل الاميركي الى المنطقة آنذاك كان يتم، في غالب الاحيان، عبر النفوذ البريطاني. وكان التكتيك الافضل، في هذه الحالة، الّا يتجرع العرب الهزيمة دفعة واحدة؛ بل يتم حقنها بالتدريج.

وفي هذا الاطار، قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً الى مجلس الامن الدولي، وتمت الموافقة عليه مع بعض التعديلات في ١٩٤٨/٨/١٥، والذي اعلن فيه مجلس الامن ان فشل اي طرف معني بالعمليات الحربية في فلسطين بالتوافق، وبالامتثال للامر الصادر عن المجلس، بايقاف العمليات العسكرية كافة، واعطاء الاوامر لقواته النظامية، وغير النظامية، بايقاف كامل لاطلاق النار، سيمثل تهديداً للسلام ضمن اطار المادة ٣٩ من لائحة الامم المتحدة، والتي تطلب من مجلس الامن النظر الفوري الى المسألة، واعتبار اتخاذ اجراءات أخرى حسب ما يتيحه الفصل السابع من اللائحة. وقد اعلن مجلس الامن الدولي، أيضاً، انه حتى اتخاذ قرار آخر من المجلس، أو من الجمعية العامة، ستبقى الهدنة فاعلة حتى يتم التوصل الى تسوية سلمية لمستقبل الوضع في فلسطين. وقد أثار هذا القرار الدولي تخوف هيئة الاركان المشتركة الاميركية من ان يؤدي التنفيذ العسكري لهذا القرار الى ادخال قوات سوفياتية، أو حليفة للسوفيات، او قوات اميركية الى فلسطين، وهو الامر الذي كانت هيئة الاركان تدعو الى تفاديه بأي ثمن. واوصت، في مذكرة رفعتها الى وزير الدفاع، بألّا تؤيد سياسة الولايات المتحدة، أو توافق على، أي قرار في الامم المتحدة لاتخاذ اجراءات تنفيذية عسكرية في فلسطين (*A Report to the National Security Councel by Secretary of Defense, NSC 27, 23/8/1948*).

وبالطبع، لم يكن لدى الولايات المتحدة أي دافع لادخال قوات عسكرية سوفياتية، أو اميركية، أو أي قوات اخرى الى فلسطين. وقد تم، بنجاح، انشاء اسرائيل؛ وهي قوية عسكرياً بما يكفي لتواصل توسعها بدون مساعدة خارجية، ووجود قوات دولية قوية سيحول دون ذلك. لذلك، سارعت وزارة الخارجية الى طمأنة هيئة الاركان المشتركة، في مذكرتها التي رفعتها الى مجلس الامن القومي، وذكرت فيها ان الديبلوماسية التي اتبعتها الخارجية الاميركية منعت الاتحاد السوفياتي من ارسال مراقبين عسكريين الى فلسطين، لمصاحبة الوسيط الدولي، الكونت برنادوت. وقد اقترحت الوزارة ان يكون المراقبون من البلدان الاعضاء في لجنة الهدنة التابعة لمجلس الامن الدولي، وهي بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة. وقد سقط مشروع قرار سوفياتي لارسال مراقبين سوفيات، عند التصويت عليه في مجلس الامن، ولم يحظ الا بصوتين، هما الاتحاد السوفياتي واوكرانيا (*A Report to the National Security Councel by Secretary of State, 3/9/1948*).